تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي

د. معز العبيدي*

ملخص

تناولت الورقة دراسة أهم التحديات التي تعترض عملية تمويل الاقتصاد التونسي في فترة الانتقال الديمقراطي. كما تطرقت إلى تحليل أهم تحديات الاقتصاد التونسي، ذلك بعد رصد وتحليل أهم الأسباب التي كانت وراء اندلاع الثورة في تونس، وتحديد سبل تعاطي الاقتصاد التونسي مع "صدمة الثورة".وقد بينت الورقة أن الفعالية في مواجهة تحديات تمويل الاقتصاد تكمن أولاً، في قدرة الحكومة على القيام بالإصلاحات الجوهرية في المنظومة المالية، وعلى رأسها ضرورة رسملة البنوك، وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في القطاع، حسب المواصفات والمعايير الدولية. ثانياً، في تركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي (صياغة الدستور، إصلاح القضاء، إصلاح الإعلام وتحديد المواعيد الانتخابية) لتوضيح الرؤية للمستثمر المحلي والأجنبي، وكذلك لوكالات التصنيف ومؤسسات التمويل الأجنبي، لأن تباطؤ الإصلاحات المؤسساتية، وما نتج عنها من هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي، زج بالاقتصاد التونسي في نفق المطالب المفرطة. فارتفاع نسب الزيادة في الأجور، في وضع اقتصادي يتسم بالهشاشة، علاوة على أثره السلبي على القدرة التنافسية للاقتصاد، يمكن أن يدخل البلاد في دوامة: (أجور – تضخم)، على مستوى القطاع الخاص، ودوامة: (أجور – مديونية)، على مستوى القطاع العام.خلصت الورقة إلى تقييم مدى نجاح السياسة الاقتصادية التونسية، التي نجحت إلى حد ما في تفادي شبح الانكماش الاقتصادي، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من تنقية مناخ الاستثمار، لأن عودة الثقة لدى المستثمر الأجنبي وحتى المحلي يبقى مرهوناً بقدرة الحكومة على توضيح الرؤية السياسية، وتركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي.

* استاذ اقتصاد - كلية العلوم الاقتصادية بالمهدية - جامعة المنستير، الجمهورية التونسية . البريد الالكتروني : moezlabidi@gmail.com

Challenges of financing the Tunisian economy in Midst of democratic transition

Moez Labidi

Abstract

This study aims to present the challenges that face financing the Tunisian economy during its transition period after the breakout of the revolution. The study shows that the efficiency in facing the economic issues lies in governments' ability to undertake fundamental reforms in the financial system accompanied by the recapitalization of banks and regulating the banking industry according to global standards. Moreover, overall reforms (the drafting of a constitution, judiciary reforms) should take place in order to enhance the ability of attracting domestic and foreign investors thus creating an encouraging atmosphere for investors. The study points out that delaying these reforms is pushing the Tunisian economy to an excessive demand tunnel; Thus the high rates of increase in wages, in a fragile economic situation, in addition to its negative impact on the competitiveness of the economy could result in a downward spiral: wage - inflation, at the level of the private sector, and a spiral of : wages - indebtedness, at the level of the public sector. Finally, the study concluded that the economic policy in Tunisia has somewhat succeeded in avoiding the specter of deflation, but was unable to find an encouraging investment climate since of reforms are needed to take place and trust in the government and its institutions must be established more profoundly.

1. مقدمة

عاشت تونس بعد الثورة وضعاً إقتصادياً إستثنائياً، حيث انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.2 % مع نهاية عام 2011، نتيجةً لعدة عوامل، أولها، تدهور الأوضاع الأمنية، التي أدت إلى انخفاض حاد في العائدات السياحية، وفي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. ثانياً، عودة الأيدي العاملة التونسية من ليبيا، بعد تدهور الأوضاع الأمنية هناك، مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة، لتبلغ 19 % في عام 2011. وأخيراً، حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الأوروبي، نتيجةً لتطور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصادياتها إرتباطاً وثيقاً. لقد انعكست الأزمة في منطقة اليورو سلباً على الصادرات التونسية، مما أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري، وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وبعد مرور عامين تقريباً على الثورة التي شهدتها تونس في مطلع عام 2011، حيث أطفأت تونس شمعتها الأولى، وهي تتأهب قريباً لإطفاء الشمعة الثانية، فإنه يمكن القول أن تونس استطاعت وضع اللبنة الأولى في صرح النظام الديمقراطي، بنجاح انتخابات المجلس التأسيسي، التي أجريت في 23 أكتوبر من عام 2011. وقد عُلقت آمال كبيرة على هذه الانتخابات، أملاً في وضع حدٍ لحالة الضبابية والتردد لدى المستثمرين، غير أن بوادر الانتعاش التي سجلت في مطلع عام 2012، لم تعمر طويلاً فسرعان ما ارتفعت وتيرة الاحتجاجات المطلبية المفرطة، لتعيد الاقتصاد التونسي إلى مربع الضغوط المسلطة على الميزانية، والسيولة المصرفية والاحتياطي من النقد الأجنبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي أهم التحديات التي تعترض تمويل الاقتصاد التونسي في إرساء نظام ديمقراطي؟ إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تتطلب العمل على إلى ما يلي:

أولا: رصد وتحليل أهم الأسباب التي كانت وراء اندلاع الثورة في تونس.

ثانيا: تحديد سبل تعاطي الاقتصاد التونسي مع "صدمة الثورة".

ثالثا: رصد وتحليل أهم تحديات الاقتصاد التونسي.

رابعا: تحديد مدى تأثير تباطؤ الإصلاحات المؤسساتية على المالية العامة.

2. أهم الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الثورة

تختلف القراءات وتتعارض تعارضاً شبه كلي في تحليل أبعاد وتداعيات الثورة التونسية، ولكنها تتقاطع في تحديد الأسباب التي كانت وراء اندلاع الثورة، التي لا يجوز اختزالها في عامل واحد. لقد لعبت عدة عوامل دوراً محورياً في اندلاع ثورة 14 يناير، يمكن حصرها في ثلاثة عوامل مترابطة، وهي: العامل الاقتصادي، والعامل السياسي والعامل التقني.

1.2 العامل الاقتصادي: ارتفاع نسبة البطالة وتفاقم الفوارق الجهوية

انحصر العامل الاقتصادي في ارتفاع البطالة في صفوف حملة الشهادات العليا، وارتفاع معدلات الفقر والتهميش في المناطق الداخلية، حيث تضاعفت نسبة البطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا أكثر من ست مرات خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، مرتفعة من 3.8 % في عام 1994، إلى 23.3 % في نهاية عام 2011، بينما استقر المعدل الإجمالي للبطالة في حدود 14 %. لقد خلق هذا التفاقم في نسب البطالة لدى حملة الشهادات العليا وضعاً اجتماعياً متأزماً، ونوعاً من الإحباط وفقدان الأمل في غدٍ أفضل.

أما نسبة الفقر، فقد انخفضت إلى 15.5 % في عام 2010، بعدما كانت في حدود 32.4 % في عام 2000، إلا أن هذا التحسن يخفي تبايناً في النسب بين المناطق الداخلية والشريط الساحلي. وقد كشفت النتائج الأولية للمسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى معيشة الأسر لعام 2010، التي يصدرها

المعهد الوطني للإحصاء، أن نسبة الفقر المدقع في المناطق الداخلية وبالتحديد في الوسط الغربي، زادت في عام 2010 (13 مرة) عن مستوى الفقر المدقع في تونس الكبرى، (العاصمة وضواحيها)، فقد بلغت 14.3 % في الوسط الغربي، مقابل 1.1 % في مدينة تونس الكبرى، بينما كانت هذه النسبة لا تزيد على 6 مرات في عام 2000.

ويمكن إرجاع الفشل في سياسات التشغيل والتنمية المناطقية، إلى عجز نموذج التنمية السائد على تقديم نسبة نمو قادرة على امتصاص البطالة، وبالتالي فقد تصدرت مطالب الحركات الاحتجاجية مراجعة هذا النموذج التنموي، حيث كشفت الثورة مدى إختلاله، حيث أصبح من الضروري إحداث استراتيجية وطنية بديلة للتشغيل، من أولوياتها تلبية استحقاقات الثورة، للنهوض بالمناطق الداخلية..

لقد ساهم هذا النموذج التنموي، إلى حد كبير في تفاقم الفوارق الاجتماعية والمناطقية، حيث كشفت الثورة عن ارتفاع في نسب الفقر والتهميش في المجتمع التونسي، كما تبين عدم قدرة هذا النموذج على تحقيق تنمية عادلة بين الجهات، نظراً لتفاقم الهوة بين مناطق محرومة ترتفع فيها نسب البطالة إلى أكثر من 40 %، وأخرى على الشريط الساحلي لا تتعدى فيها هذه النسبة 12 بالمائة.

2.2 العامل السياسي: الانزلاق في مستنقع الفساد

يتمثل العامل السياسي في تفشي الفساد، وغياب كل من المساءلة، والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، ويجب التذكير أن الانزلاق في مستنقع الفساد لم يكن حِكراً على نظام الحكم في تونس، فقد حالت شبكات الامتيازات دون وصول المنطقة العربية إلى مستويات مرتفعة من النمو، قادرة على امتصاص البطالة ودفع عملية التنمية، (بشارة، 2011) و (كيالي، 2012). وبالعودة إلى تونس، فقد لعب تفشي الفساد دوراً محورياً في إهدار الموارد

العامة، وفي إضعاف عمل الآليات الاقتصادية المحفزة للإبداع والتنافسية، (العطوز، 2009)، وفي قدرة الاقتصاد التونسي على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتقديم نسب نمو مرتفعة لدفع عملية التنمية.

لقد كان للعامل السياسي، دوراً رئيسياً في الدفع بالإصلاحات السياسية إلى صدارة المطالب الاقتصادية والاجتماعية، نتيجةً لتغلغل الفساد والرشوة في جميع القطاعات الحيوية، فتحولت الاحتجاجات الاجتماعية ضد الفقر وهشاشة التشغيل، وارتفاع نسب البطالة والتفاوت الاجتماعي المناطقي إلى انتفاضة شعبية، بشعارات سياسية استهدفت بشكل أساسي رموز وخيارات النظام القائم.

3.2 العامل التقني: ظهور إعلام بديل

تمكن الإعلام البديل من لعب دور محوري في دحض القراءات المغلوطة للأحداث، التي سوقها الإعلام الرسمي لتشويه التحركات الاحتجاجية، بتصويرها على أنها أعمال تخريبية تقوم بها مجموعة من المجرمين والمرتزقة، فكانت الهواتف الجوالة ومواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة تتناقل الحركات الاحتجاجية والتجاوزات الأمنية في حينها بالصوت والصورة. كما ساعد أيضاًعلى تنظيم الاحتجاجات الشعبيّة بسرعة وبدون تكلفة.

لقد كان في تطور وانتشار التقنيات الحديثة للاتصال عند الشباب المزيد من التحام العامل الاقتصادي بالعامل السياسي، الأمر الذي غذى بشكل ملحوظ، وتيرة الاحتجاجات الشعبيّة، (الشكل رقم (1)).

لقد كان للتداخل والترابط بين العوامل الثلاثة (الاجتماعية، السياسية والتقنية) الأثر الكبير في ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والإسراع باندلاع ثورة 14 يناير من عام 2011، التي تمحورت شعاراتها حول الكرامة، والعدالة والحرية.

الشكل رقم (1)

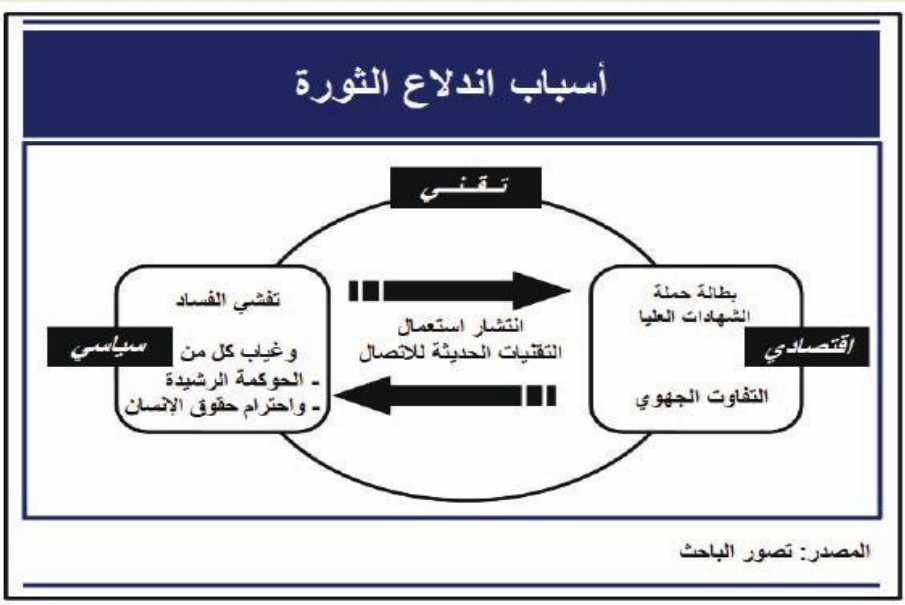

3. الاقتصاد التونسي و "صدمة الثورة"

عقب استعراض أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية، يتم استعراض تداعيات "صدمة الثورة" على الاقتصاد التونسي، التي أفرزت نوعاً من الفراغ السياسي، أدى إلى انفلات أمني، مما أضعف القيادة السياسية التوافقية، التي تسلمت زمام السلطة بعد اندلاع الثورة. انعكست هذه الحالة سلباً على أداء الاقتصاد التونسي، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع المصرفي، وتضاعف حالة التردد والانتظار عند المستثمرين التونسيين والأجانب، كما تحولت وجهة بعض الاستثمارات الأجنبية إلى دول مجاورة، نتيجةً لارتفاع وتيرة الاحتجاجات والاضرابات، التي عمت البلاد في عام 2011.

وقد ساهمت بحالة من الانكماش الاقتصادي، التي يعاني منها الاقتصاد الأوربي، وهو الشريك الرئيسي لتونس، (80 % من التجارة الخارجية) في تعقيد الأوضاع،نتيجة أزمة القروض السيادية، وكذلك تأزم الأوضاع في ليبيا،

بعد سقوط نظام القذافي، وكانت النتيجة معدل نمو سالب بـ 2.2- %، بعدما حققت تونس خلال العقدين الأخيرين نمواً اقتصاديا بمعدل نمو سنوي 5 %، وقد أدى هذا التراجع في أداء الاقتصاد التونسي إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حدود 19 %، كما أدى إلى انخفاض الموارد الجبائية للدولة.

وللحد من هذا الانكماش الاقتصادي، والخروج من هذه الحلقة المفرغة، (فراغ سياسي وانفلات أمني ← تراجع أداء الاقتصاد ← ارتفاع البطالة وانخفاض الموارد الجبائية ← ارتفاع وتيرة الاحتجاجات ← ضعف الدولة وتغذية الانفلات الأمني)، فقد اتخذت الحكومة التونسية والبنك المركزي التونسي جملة من الإجراءات، (العبيدي، 2012)، تمحورت في ما يلي:

على مستوى السياسة المالية العامة، كان التوجه نحو سياسة انفاق توسعية، تمثلت في إعفاءات جبائية، مساعدات للمؤسسات المتضررة، زيادات في الأجور وانتدابات في القطاع الحكومي. ولكن أدى كل من عدم الوضوح السياسي، وغياب خريطة طريق دقيقة، وانخفاض الموارد الجبائية وتفشي المظاهر المطلبية المفرطة إلى تفاقم عجز الميزانية، الذي ارتفع إلى حدود 6.6 % من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2012، بعدما كان في مستوى 3.2 % في عام 2011. وأمام ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والإضرابات في القطاعين العام والخاص، فقد أقرت الحكومة المنتخبة جملة من الزيادات في المرتبات، مما دفعها إلى الحد من نفقات التنمية، لتوفير الموارد الكافية لتلبية المطالب النقابية، ويمكن قراءة هذا التوجه على أنه خدمة لأغراض إنتخابية، على حساب الإصلاحات الهيكلية.

وعلى مستوى السياسة النقدية، فقد كان التوجه نحو سياسة نقدية ميسرة، حيث قام البنك المركزي أكثر من مرة بتخفيض كل من نسبة الفائدة من 4.5 % إلى 3.5 %، ونسبة الاحتياطي الإجباري من 12.5 % الى 2.5 %. كما عمدت السلطة النقدية إلى ضخ السيولة بمعدل يومي وصل إلى 5400 مليون دينار تونسي، بعدما كانت عمليات امتصاص فائض السيولة هي السائدة قبل الثورة.

ولكن، عدم الوضوح السياسي بسبب الغموض المؤسساتي، (القضاء، الإعلام والرزنامة الانتخابية) جعل الأفق ضبابياً بالنسبة للمستثمرين، وتعطلت قنوات تأثير السياسة النقدية، ناهيك عن هشاشة القطاع المصرفي، الذي يعاني منذ فترة طويلة (تعود إلى ما قبل الثورة)، من تراجع في مؤشرات صلابته وسلامة المؤسسات المصرفية، (ضعف الرسملة وارتفاع نسبة القروض المتعثرة من 14 % من مجموع القروض قبل الثورة، إلى 19 % بعدها)، وذلك نتيجة لغياب الشفافية في تسيير مؤسسات القرض وعدم احترام قواعد الحوكمة الرشيدة.

4. تحديات التحول الديمقراطي في تونس

تجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة أنواع من التحديات:

1.4 التحدي الاجتماعي

يعتبر التحدي الاجتماعي من أهم التحديات خلال هذه الفترة، نظراً لتأثيره المباشر على الاستقرار السياسي وعلى مناخ الاستثمار، ويكمن هذا التحدي في تفاقم الهوة بين تطلعات التونسيين، وخاصة بين الشباب، وواقع اقتصادي حرج للغاية، أي بين انتظارات (توفير فرص عمل لحملة الشهادات العليا، وحماية الفقراء وتحقيق تنمية مناطقية) من المستحيل الاستجابة إليها خلال فترة زمنية وجيزة، وضمن وضع انتقالي اقتصرت أولويات الحكومة فيه على تأمين التوازنات المالية، (الحد من تفاقم عجز الميزانية والعجز الجاري)، وبلوغ الانتخابات، في ظل مناخ إجتماعي وأمني مستقرين.

ومما يزيد الأمر تعقيداً، هو أنه أمام الفراغ الأيديولوجي وغياب أيديولوجيا ثورية قادرة على تأطير وتوجيه الحركة الاحتجاجية، فقد انزلقت وتيرة الاحتجاجات المطلبية إلى عصبيات جهوية وعشائرية، وقع استغلالها سياسياً من قبل بعض القواعد الجهوية النقابية والتنظيمات الحزبية، التي لم ترضى بنتائج انتخابات 23 أكتوبر لعام 2011. أمام هذه الفجوة، فقد وجدت

الحكومة نفسها أمام خيارين:

-إما العمل على توضيح الرؤية السياسية والاقتصادية للمرحلة القادمة، تمكنها من فتح آفاق واعدة، والقيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية، (التعليم، النظام المالي، الجباية، البنية التحتية والإدارة...).

-أو اللجوء إلى الحلول السهلة على المدى القصير، (زيادات مفرطة في الأجور وانتدابات تفوق الاحتياجات، لا تراعي الانعكاسات التضخمية ولا القدرة التنافسية للاقتصاد)، وهي في معظمها مسكنات لموجات الاحتجاجات العمالية واعتصامات العاطلين عن العمل، شملت معظم المحافظات، ولكنها على المستوى الاقتصادي تعتبر كارثية، إذ تعصف بالتوازنات المالية، وتثقل الدين العام وترجئ عملية الإصلاح إلى المستقبل البعيد. ولكن قُرب المواعيد الانتخابية وارتفاع وتيرة الاحتجاجات، لم يتركا للحكومة مجالاً للاختيار، فدفعاها إلى الانصهار في الخيار الثاني.

2.4 تحدي التمويل الأجنبي

تبقى إشكالية التمويل الأجنبي من أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية، التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية. ويتلخص هذا التحدي في تفاقم الهوة بين المتطلبات من العملة الصعبة لتمويل الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص تمويل مشاريع التنمية المناطقية، التي تتصدر قائمة استحقاقات الثورة، وبين المستوى المتدني من الاحتياطي من العملة الأجنبية، الذي انخفض إلى 9740 مليون دينار في نهاية شهر أكتوبر من العام 2012، أي ما يكفي 94 يوم توريد، مقابل 13003 مليون دينار، قبل اندلاع الثورة، في ديسمبر من عام 2010، أي ما يكفي 147 يوم توريد. (البيان رقم (1)). أدى هذا التفاوت إلى ارتفاع إحتياجات الاقتصاد التونسي من العملة الصعبة، مما دفع الحكومة التونسية إلى الاستدانة الخارجية، التي ظلت في معدلات معقولة، إذ لم تتعد نسبة 50 %

من الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تواجهها الدولة، (البيان رقم (2)).

البيان رقم (1)

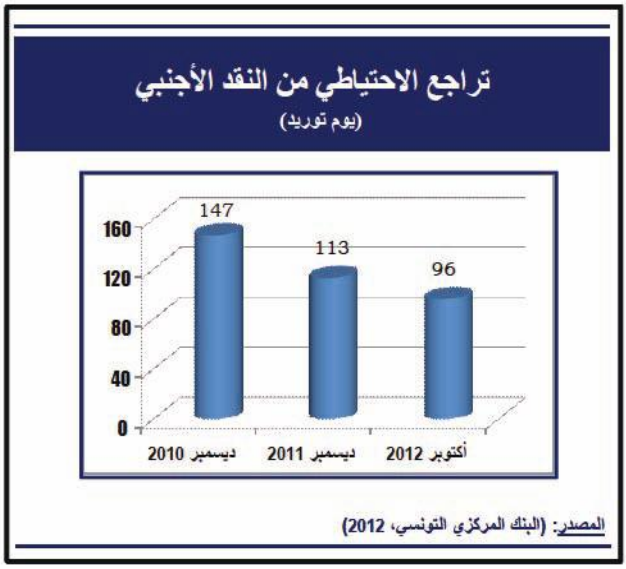

تجدر الإشارة إلى أن انخفاض احتياطي الدولة من النقد الأجنبي يرجع أساساً إلى انخفاض واضح في عائدات التصدير لأهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، (الصناعات التحويلية، الطاقة والسياحة)، وتسبب ذلك في فقدان الدينار التونسي لنسب كبيرة من قيمته أمام الدولار واليورو، حيث بلغ سعر صرفه قبل بدء الاحتجاجات المطالبة بسقوط النظام (1.35 دينار) مقابل الدولار الأمريكي، و (1.9 دينار) مقابل اليورو. ولكن عدم وضوح الرؤية السياسية، وما نتج عنها من تردد المستثمرين الأجانب والمحليين، وتراجع أداء الاقتصاد، أدى إلى هبوط كبير للدينار التونسي، ليستقر سعره الرسمي الحالي في حدود (1.55 دينار) مقابل الدولار، و (2.1 دينار) مقابل اليورو.

وأمام انخفاض التصنيف السيادي، (الشكل رقم (2))، وارتفاع هامش الفائدة على الإصدارات التونسية، فقد فضلت الحكومة التونسية عدم الخروج إلى السوق العالمية، (كاستيلو، و رينو، 2011)، واللجوء إلى الدول الصديقة لتمويلات ثنائية، أو إلى المؤسسات المتعددة الأطراف، (البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، صندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للاستثمار، ...) من أجل الحصول على هبات وقروض ميسرة لتمويل اقتصادها.

الشكل رقم (2)

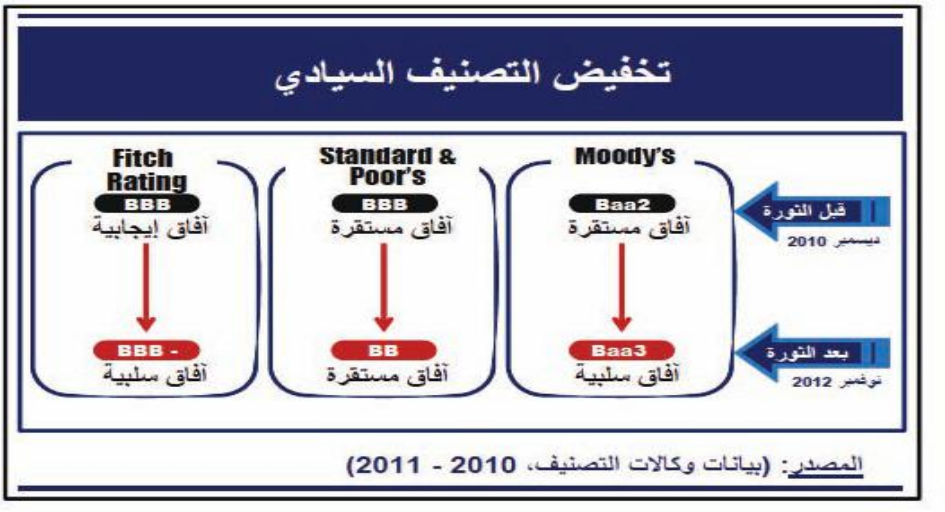

ولكن تدهور الأوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو، علاوة على تأثيره السلبي على أداء الاقتصاد التونسي، وخاصة الميزان التجاري، (العبيدي، 2011)، جعل موجة الانكماش التي ضربت دول الجنوب تطال دول النواة الصلبة (ألمانيا وفرنسا)، مما حدّ من قدرتها على مساعدة الاقتصاد التونسي، الأمر الذي يفسر اللجوء إلى الأسواق العالمية بضمانات أمريكية ويابانية.

3.4 تحدي الضغوط على السيولة المصرفية

لقد أدى شعور كل من المواطن والمستثمر بالخوف من الوضع الراهن، والخشية من انهيار القطاع المصرفي إلى موجة من السحوبات من البنوك التونسية، التي قدرت ما بين 650 و 700 مليون دينار في النصف الثاني من شهر يناير من العام 2011، أي إثر اندلاع الثورة. فكانت النتيجة انخفاض نسبة الادخار إلى 15.9 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي انخفاض بمعدل 5.5 نقاط مئوية، مقابل معدل ما يقارب 22 % بالنسبة للسنوات الثلاث السابقة، (البنك المركزي، 2012). يعد هذا المستوى ضعيفاً، مقارنة بمعدل الادخار المسجل في الدول الصاعدة، والنامية (34 %)، كما أنه لا يفي بكل متطلبات الاستثمار، مما يفرض على الاقتصاد اللجوء إلى موارد الاقتراض، الداخلية منها والخارجية. كما أدى تراجع أداء البنوك نتيجة تعطيل عمليات الانتاج (اضرابات، اعتصامات وقطع طرق، ...) إلى ارتفاع عدد المؤسسات المتضررة، التي أصبحت غير قادرة على تسديد ديونها في الآجال المحددة. لقد خلق هذا التدهور في الوضعين السياسي والاجتماعي خللاً في موازنة المصارف، كما كشف مواطن الضعف العديدة التي تشوبها (غياب الحوكمة الرشيدة، ضعف في تقدير المخاطر وضعف في النظم الرقابية، ...)، مما حدّ من قدرتها على تمويل الاقتصاد، (صندوق النقد الدولي، 2012ب) و (تصنيف فيتش، 2012) و (وتصنيف ستاندارد أند بورز، 2012).

وأمام ضعف مستوى الادخار نتيجة تدهور القدرة الشرائية للمواطن، وتدني نسبة الفائدة الحقيقية، التي أصبحت سلبية بعد ارتفاع معدل التضخم إلى 5.3 % (بالانزلاق السنوي في أكتوبر 2012)، وارتفاع متطلبات تمويل الاقتصاد لدفع الاستثمار، وإنقاذ المؤسسات المتضررة من تعطيل عملية الإنتاج، فقد تفاقمت الضغوط على السيولة المصرفية، مما تسبب في تدهور جودة محفظات البنوك، وجعلها رهينة الاعتماد على إعادة التمويل من البنك المركزي.

لقد كان لتدخل البنك المركزي القوي، بالسماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الشركات المتضررة من الركود ومساعدتها عبر تدخله في السوق النقدية، بضخ كميات ضخمة من السيولة، (بمعدل يومي يفوق 5 مليارات دينار) في مناخ اتسم بتراجع أداء أصولها، الدور الايجابي لتفادي مخاطر الانكماش الائتماني، التي غالبا ما تكون كارثية على الاقتصاد، غير أن هشاشة القطاع المصرفي تبقى قائمة، ما لم تحصل إعادة لرسملة البنوك، وتنشيط السوق المالية وخاصة سوق السندات، حتى لا يتحمل القطاع المصرفي بمفرده مهمة تمويل الاقتصاد.

5. تباطؤ الإصلاحات المؤسساتية وارتفاع الضغوط على المالية العامة

إن عدم الوضوح السياسي بسبب التباطؤ في تركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي، (صياغة الدستور، إصلاح القضاء، إصلاح الإعلام وتحديد المواعيد الانتخابية)، والتردد في القيام بالإصلاحات العاجلة، جعل الأفق قاتماً بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، كما غذى الإحساس بعدم الاستجابة لاستحقاقات الثورة، والشعور بالإحباط عند كل من راهن على الثورة لتحسين وضعه المعيشي، الأمر الذي زج بالاقتصاد التونسي في حلقة مفرغة، (دوامة: الغموض مؤسساتي – مطلبية مفرطة)، (الشكل رقم (3))، لقد أدى هذا التردي إلى هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي، وأمام الانفلات الأمني والاخلالات في الجهاز الرقابي، (الرقابة الاقتصادية، الرقابة على الحدود) فقد

ارتفعت وتيرة الاحتجاجات المطلبية المفرطة، التي فرضت زيادات في الأجور، ليس لها أي مبرر على مستوى الإنتاجية، (البيان رقم (3))، تفوق في بعض القطاعات نسبة 40 %، كما دفعت الحكومة إلى مواصلة زيادة نفقات الدعم، تحسباً لردة فعل الشارع من تعديلات هامة في أسعار المواد الأساسية، (البيان رقم (4))، الأمر الذي نتج عنه تعطيل الاستثمار العام والخاص. فعلى مستوى الاستثمار الخاص، إزدادت حدة التردد عند المستثمر الأجنبي والمحلي، مما دفع البعض منهم إلى مغادرة تونس، إلى وجهات أخرى مجاورة. أما على مستوى الاستثمار العام، فقد لوحظ تباطؤ نسق تقدم الاستثمار العام، مقارنة بتقديرات الميزانية لعام 2012، إذ لم تتمكن الحكومة التونسية من إنجاز أكثر من 50 % فقط من المشاريع المدرجة في الميزانية، في الوقت الذي لم يفصلنا سوى شهر واحد على نهاية العام.

البيان رقم (3)

البيان رقم (4)

وبالنسبة لمعدلات الزيادة في الأجور، فقد كانت في مجملها مجحفة، حيث تخطت نسبة التضخم. إن هذه المطالب المفرطة، في ظل وضع إقتصادي يتسم بالهشاشة، علاوة على أثرها السلبي على القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي، (على مستوى التصدير وجلب الاستثمار الأجنبي) يمكن أن تُدخل الاقتصاد التونسي في نفق مظلم.

فعلى مستوى القطاع الخاص، يمكن لهذه المطالب المفرطة أن تزج بالاقتصاد التونسي في حلقة مفرغة ثانية (دوامة : أجور – تضخم)، إذا لم تتفطن الحكومة بسرعة إلى خطر هذا الانزلاق، فزيادة الأجور، تؤدي حتماً إلى الزيادة في كلفة الإنتاج، الأمر الذي سوف يدفع الشركات إلى زيادة أسعار منتجاتها وخدماتها، وهو ما يؤدي بالتالي إلى طلبات جديدة لزيادة الأجور، لأن القدرة الشرائية لم تتحسن نتيجة ارتفاع الأسعار، (الشكل رقم (3)). ويكمن الخطر في أن ظهور بوادر آثار الجولة الثانية من التضخم ليس بالأمر الهين، إذ غالباً ما تصبح السياسة النقدية عاجزة عن التحكم فيها.

وعلى مستوى القطاع العام، يمكن لهذه المطالب أن تعصف بميزانية الدولة، مما يؤدي إلى اصطدام الاقتصاد التونسي بحلقة مفرغة ثالثة، (دوامة:أجور – مديونية). فأمام هشاشة الوضع الاجتماعي، وتصاعد وتيرة الاحتجاجات، لن يتسنى للحكومة إنجاز الإصلاحات المطلوبة في المالية العامة، (إصلاح منظومة الدعم، الإصلاح الجبائي)، الأمر الذي من شأنه أن يحد من قدرتها على تخفيض نفقات الدعم أو زيادة الضرائب، للتخفيف من عبء الزيادات المجحفة في الأجور في الوظيفة العامة. إن هذا الوضع سوف يدفع الحكومة إلى الخيار "السهل"، وهو، اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، ولكن مع ارتفاع مستوى خدمة الدين في السنوات المقبلة، وتباطؤ تعافي الاقتصاد التونسي نتيجة تدني آفاق النمو في منطقة اليورو، سوف يحدان من هامش تحرك السياسة المالية العامة، ويدفعان الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية، لا تستثني نفقات التنمية، مما يعني العودة من جديد إلى مربع المطالب المفرطة، (الشكل رقم (3)).

يتضح من هذه المعطيات مدى هشاشة الوضع الاقتصادي، ومدى ارتباطه بنجاح الحكومة في تحديد خريطة طريق واضحة، تكون بمثابة رسالة طمأنة إلى كل الفاعلين الاقتصاديين.

وفي ظل هذا السياق، فإنه يتوجب الوعي إلى مقاربتين: الأولى مالية ونقدية، ترمي إلى الحد من الضغوط على السيولة الضرورية لنجاعة عملية تمويل الاقتصاد، والثانية سياسية، وهي مصيرية، لنجاح الانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.

الشكل رقم (3)

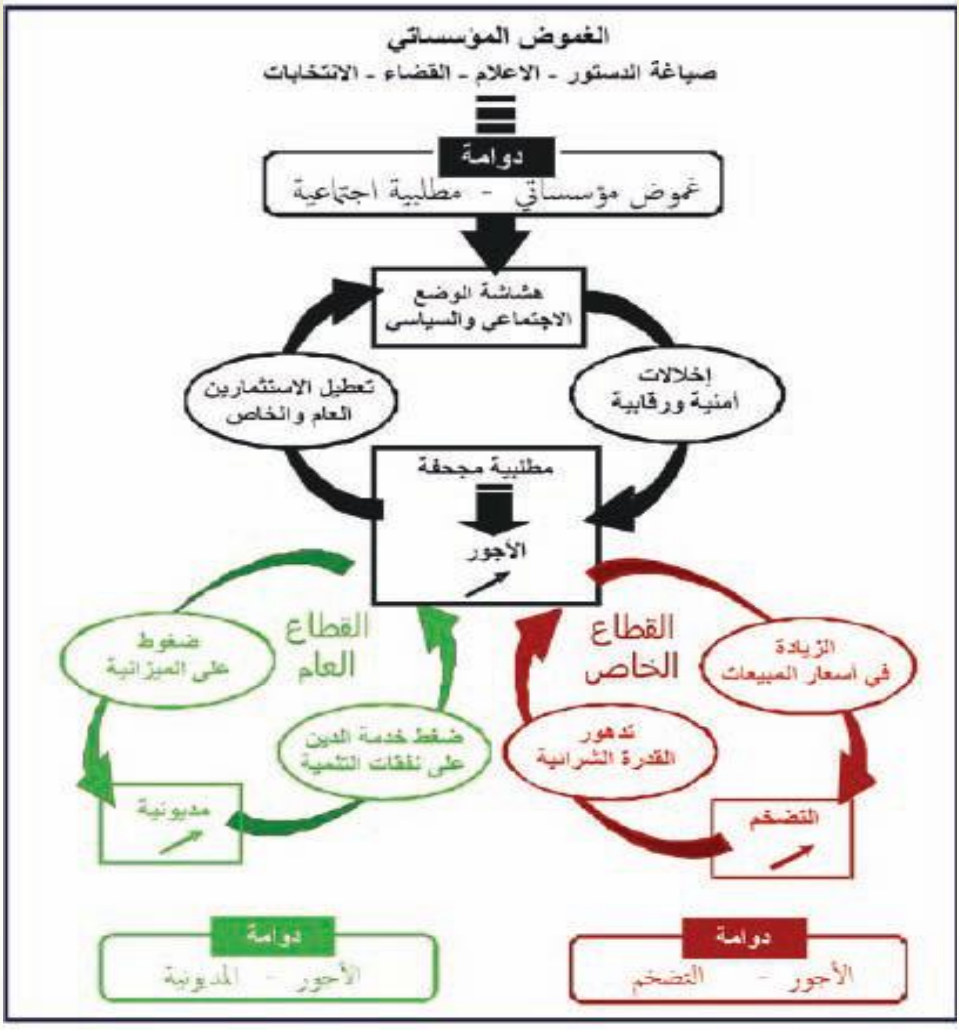

المصدر: تصور الباحث

تكمن النجاعة في مواجهة تحديات تمويل الاقتصاد في قدرة الحكومة على القيام بالإصلاحات الجوهرية في المنظومة المالية، وعلى رأسها رسملة البنوك، التي قدرت بين 3 % و 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، (صندوق النقد الدولي، 2012 أ)، و (وكالة فيتش للتصنيف، 2012)، ولكن عملية

الرسملة ليست كافية، لأنها يجب تترافق مع عملية تنشيط للسوق المالية، وخاصة سوق السندات، حتى لا يتحمل القطاع المصرفي بمفرده مهمة تمويل الاقتصاد. كما يجب ألا تقتصر عملية الرقابة المالية على البنوك، بل يجب أن تشمل كذلك كل القطاعات الحساسة والمحورية في الدولة، على غرار قطاعي السياحة والزراعة والقطاع العقاري، التي من شأنها أن "تعصف" بالقطاع المصرفي إذا تراجع أداؤها، وتكون عندئذ منتجة لمخاطر منظمة، فتكون مهددة لأسس الاقتصاد. لذا يجب على القطاع المصرفي تنويع محفظة قروضه، كي لا يبقى رهينة لمردودية القطاعين العقاري والسياحي. إضافة إلى ذلك، فإنه يتوجب على الإصلاح الانصهار مع منظومة مكافحة الفساد، بإخضاع الجميع ودون استثناء إلى القانون، وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في القطاع حسب المواصفات والمعايير الدولية، التي تضمنها المنشور عدد 06 لعام2011، بتاريخ 20 مايو من عام 2011 الصادر عن البنك المركزي. ومن الإجراءات الإصلاحية الأخرى، إصلاح مصارف القطاع العام، عبر عملية تدقيق خارجي تشمل ثلاثة مصارف، (الشركة التونسية للبنك، وبنك الإسكان والبنك الفلاحي). ولكن يبقى التساؤل حول قدرة الحكومة على سبيل المثال على توفير التمويلات المطلوبة لعمليات الرسملة، علما بأنها تبقى رهينة هامش تحرك السياسة المالية العامة، التي تنخرها منذ الثورة نفقات الدعم والأجور.

كما أنه يجب على البنك المركزي التونسي المحافظة على استقلاليته عن السلطة التنفيذية في رسم سياسته النقدية وتنفيذها، والتفكير في (استراتيجية خروج) من الأزمة، بعد الكم الهائل من السيولة التي تم ضخها منذ الثورة، ذلك بهدف العودة للنسق العادي، دون أي انزلاق تضخمي، والحد من تبعية البنوك للتمويل المقدم من البنك المركزي، بما يحد من إدمان البنوك على هذا النوع من المساعدة.

تكمن أهم المراحل الانتقالية للتحول الديمقراطي في المراوحة والدعم المتبادل بين التحول الاقتصادي والتحول السياسي، فبدون تحول اقتصادي،

تكون النتيجة توتر اجتماعي وسياسي، وربما إجهاض التجربة الديمقراطية، كما أنه بدون تحول سياسي، يتعطل النمو ويتأزم الوضع الاجتماعي. ولكن يجب الوعي للمقاربة التالية: وهي أن استحقاقات الثورة تفرض ضرورة تغيير النمط التنموي، وهو الطريق الوحيد لتحقيق أهدافها. هذه المقاربة ليست تونسية فحسب، بل تطرح على مستوى كل دول الربيع العربي. والسؤال المطروح هو، هل القوى الإسلامية الحاكمة قادرة على تغيير النمط التنموي؟ في تقدير الباحث، أن هذه الحكومات تجد نفسها اليوم أمام خيارين:

- إما أن تنجح في تطوير خطابها السياسي والاقتصادي، لكي يتسنى لها حشد القوى الفاعلة لضمان عملية الشروع في الإصلاحات الجوهرية، ويكون بذلك تغيير النموذج التنموي، الذي سيمكنها من بلوغ نسب نمو قادرة على امتصاص بطالة أصحاب الشهادات العليا، وتحقيق تنمية عادلة بين الجهات.
- أوالتمسك بخطاب راديكالي، يزج بها في نفق التردد والاضطرابات، فتنحصر سياساتها في تلبية المطالب الشعبية، بسياسات إنفاق توسعية، هدفها إرضاء قواعد انتخابية على حساب الإصلاحات الهيكلية، وتكون النتيجة المحافظة على النموذج التنموي القديم، الذي كان سبباً في اندلاع الثورة.

6. الخاتمـــة

إن تسارع الأحداث في الشارع التونسي، وارتفاع وتيرة الاحتجاجات وموجات الاحتقان السياسي، وانعكاسهما السلبي على أداء الاقتصاد التونسي، تثير العديد من التساؤلات حول مدى نجاح تجربة التحول الديمقراطي في تونس.

لقد نجحت السياسة الاقتصادية في تونس في الاختبار الأول، وهو تفادي شبح الانكماش الاقتصادي، ولكن يبقى الاختبار الثاني، الذي لم تنجح الحكومة في اجتيازه بعد، وهو ليس أقل تعقيداً، ولا خطورة من الأول، ويتمثل بإعادة الثقة إلى المواطن، لكي يتفهم صعوبة الظرف الاقتصادي الذي تمر فيه الدولة، حتى يتقبل بعض التضحيات كتجميد الأجور لفترة معينة، لتجنيب ميزانية الدولة التوسع في الإنفاق العام إلى مستويات يصعب تحملها، ويعطي بذلك هامش تحرك أكبر للسياسة المالية العامة، حتى تتمكن الحكومة من القيام بالإصلاحات الهيكلية (التعليم، والبحث العلمي، والبنية التحتية، والقطاع المالي، ومنظومة الدعم، والجباية، التنمية المناطقية وغيرها،...). غير أن عودة الثقة عند الفاعلين الاقتصاديين وتنقية مناخ الاستثمار تبقى رهينة بقدرة الحكومة على توضيح الرؤية السياسية، وتحديد المواعيد الانتخابية وتركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي. وعلى النخب السياسية الوعي بأنه إذا ما استمرت الاضطرابات السياسية والأمنية على هذا النسق، فإن الحكومة لن تتمكن من إنجاز مخططاتها التنموية في المناطق، ولن يكون الوضع أفضل حالاً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي من شأنه أن يغذي الحنين إلى النظام السابق عند البعض، وأن يزج البلاد في دوامة من الصراعات السياسية المهددة للاستقرار الاقتصادي.

المراجع العربية

بشارة، عزمي، (2011)، زمن الثورات وسرعة الضوء وتونسة العرب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

البنك المركزي، (2012)، التقرير السنوي لعام 2011.

العطوز، عبد اللطيف، (2009)، الرقابة المالية في الأقطار العربية, المستقبل العربي, عدد 370، السنة الثانية والثلاثون، كانون الأول (ديسمبر).

كيالي، ماجد، (2012)، بخصوص مشروعية الثورات العربية في النظم الجمهورية والملكية، شؤون عربية، عدد 151 خريف.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2012)."تونس الثورة: الأسباب والسياقات والتحديات".

المراجع الانجليزية

CASTILLO J. - RENAULT T., (2011), Tunisia: What's next after the Jasmine revolution?, Natixis Flash Economics, N°433, June.

Fitch Rating, (2012), Tunisia : Political and Economic Uncertainties Keep Ratings Under Pressure, Special Report, October 9.

IMF, (2012a), Arab Countries in Transition: Economic Outlook and Key Challenges, Deauville Partnership Ministerial Meeting, October 12, Tokyo.

IMF, (2012b), Tunisia : Staff Report For The 2012 Article IV Consultation, July 9.

Labidi M., (2012), Tunisian Economy and the Challenges of Democratic Transition, The road to Democracy : The Arab Region, Latin America and Eastern Europe, AUB – GDN, Beirut Friday, 18th May.

Labidi M., (2011), Les crises de dettes souveraines : un grain de sable dans la mécanique de redressement de l'économie tunisienne; L'Economiste Maghrébin, n°557, Aout-Septembre 29-32.

Standard & Poor's, (2012), Banking Industry Country Risk Assessment : Tunisia, September 24.